متابعة اثر في (درابين) سوق الميدان وتفرعاته

اقدم مكان في بغداد العباسية في حالة رثة

سها الشيخلي
تصوير / سمير هادي

المتجول في اسواقنا المحلية يجدها ما زالت تحتفظ بألق التاريخ والتراث لانها بساطة ما زالت صامدة متحدية الزمن.. واغلب اسواقنا هي امتداد لحقب تاريخية كانت مزدهرة في يوم من الايام، وتجوالنا في سوق السلطان او سوق الميدان مع الدكتور داخل مجبل (اختصاص - تراث) يؤكد ان هذه السوق بتفرعاتها وشعابها هي نفسها السوق التي ازدهرت وانتعشت في زمن الدولة العباسية..

ضيفنا على هذه الصفحة الدكتور داخل مجبل من الهيئة العامة للآثار والتراث يحدثنا عن سوق الميدان قائلاً:

-انعكست قوة الدولة العباسية على ازدهار الحياة الاقتصادية وتوسيع الاسواق فيها، فقد اصبحت بغداد مركز جذب سكاني نتيجة لتدفق الخيرات عليها، فامتلأت بالبضائع المختلفة. من اشهر تلك الاسواق في الجانب الشرقي سوق الثلاثاء الذي كان مركزا لحركة تجارية واسعة يقصدها الناس للتسوق.

بعد انشاء سور بغداد الشرقية (بدأ العمل في خلافة المستنصر ١١١٨م واكمله المسترشد ١١٣٥م) وفتح باب السلطان فيه (سمي باب السلطان نسبة إلى السلطان طغرل بك السلجوقي الذي دخل بغداد ١٠٥٥م) عند باب المعظم حالياً اطلق على السوق الواقع إلى الجنوب منه اسم سوق السلطان وهو يتصل بسوق الثلاثاء مخترقاً محلة كبيرة عرفت بالاسم نفسه محلة سوق السلطان..

❖بماذا اشتهر سوق السلطان آنذاك؟

اشتهر منذ العهد العباسي بموقعه المتميز في منطقة احاطت بها العديد من المنشآت من دور ومعاهد، اهمها المدرسة الشرابية (يعتقد البعض ان موضع هذه المدرسة هو جامع المرادية الحالي، ويرى البعض ان موضعها القصر العباسي) ومدرسة الصنائع (اسس هذه المدرسة الوالي مدحت باشا ١٨٧١م على نهر دجلة في الجانب الشرقي من بغداد في محلة الميدان وكانت اصلا لتعليم الايتام) التي كانت في موضعها المدرسة العلية (دار الحكمة حالياً) ومدرسة ابي النجيب السهروردي المتوفى سنة ١١٦٧ اضافة إلى ارتباط هذه المنطقة بالجانب الغربي (الكرخ) بواسطة جسر كان بالقرب من موضع هذه السوق اقامه الخليفة الظاهر بن الناصر لدين الله سنة ١٢٢٦م وقد حدد موضعه بين دار الضباط الاعوان حالياً وبين مبنى دار الحكمة. عند الموضع الذي كان يعرف في العهد العثماني بشريعة الميدان إلى الجنوب من القلعة التي شيدت في اواسط القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي. وكانت تحيط بالسوق العديد من المنشآت الدينية والثقافية كالمساجد والجوامع والربط، وكان لظهور المؤسسة العسكرية (قلعة بغداد) اثر واضح في تغيير وظائف المنشآت الثقافية المجاورة، وازداد هذا التأثير بعد تشييد بناية السراي بعد عام ١٦٣١م لتكون اول ثكنة عسكرية. ثم اصبحت المقر الاداري الرسمي للباشا (الوالي) وكان يسكنها رجالات الدولة وبعض التجار وتمركزت فيها معظم المؤسسات الحكومية والانشطة الاقتصادية والثقافية طوال العهد العثماني والشطر الاكبر من العهد الملكي، وكان هذا السوق يعتبر الطريق الرئيس لمرور المواكب الرسمية.

والمتتبع لمخطط بغداد يجد تداخلاً بين سوق السلطان وسوق الميدان، ويشير مؤلف خارطة بغداد إلى ان سوق السلطان هو نفسه سوق الميدان الحالي وتسمى بعض اجزائه (سوق هرج) لتخصصها ببيع المواد المستعملة. وسوق السلطان من اسواق بغداد الجامعة واختص قسم منه ببيع الحيوانات وهو يتألف من عدة فروع ترتبط مع بعضها وموزعة حول جامع الاحمدي المشيد سنة ١٧٩٥م..

ونسأل الدكتور داخل

❖ما علاقة السوق بالمجاورات؟

-اختير لموقع هذا السوق موضع في الجانب الشرقي من بغداد قرب الضفة الشرقية لنهر دجلة وعلى المحور الرئيس لباب السلطان (باب المعظم) سوق الثلاثاء القديم ومن الجنوب بالمحور المؤدي إلى منطقة الاسواق التجارية الرئيسة بها بواسطة شوارع وممرات تخترق محلة جديد حسن باشا وتتسم هذه المنطقة بطابع عمراني مميز نتيجة النسيج المتداخل الذي ينطوي على مسارات متشابكة ومتعرجة ولاسيما قبل فتح شارع الرشيد وذات ارتفاع يغلب عليه الطابق الواحد فيما عدا الارتفاع النسبي لبعض المنشآت مثل جامع الاحمدي وجامع المرادية قياساً إلى منشآت السوق كلها، لكنها بالنسبة للمباني الملاصقة لها متميزة اولاً توجد مبان خاصة مهمة على كتلة السوق.. ويلاحظ ان هناك نوعاً من التجانس بين المعالجات التصميمية للسوق والمباني المجاورة له سواء من حيث استخدام المواد الانشائية التي قوامها الاجر والجص او من حيث تكرار العناصر المعمارية مثل العقود والاقبية والتي نلاحظها في الحوانيت والسقوف وفي المباني المجاورة ولاسيما الجوامع والمدارس وكذلك تشابه التكوينات المعمارية المعتمدة على توظيف خاصية الفضاء المغلق.

يرتبط السوق من الجهة الشمالية الشرقية بفضاء مفتوح يطل عليه جامع الاحمدي والذي يعرف بالميدان الذي ظهر اثر التغييرات العمرانية التي شملت المنطقة في القرن التاسع الهجري كساحة مخصصة لاغراض عسكرية بحكم مجاورته للقلعة، وقد وصف الرحال فريزر هذا الميدان بانه كانت تعرض فيه الخيل وكان محاطاً بالمقاهي ومكاناً للاستعراضات العسكرية.

ومن الجهة الغربية للسوق طريق يؤدي إلى النهر وعند جانبه الايسر منشآت منها مرقد الشيخ ضياء الدين بن النجيب عبد القاهر السهروردي ومدرسته.. ومن اهم المواقع التي تقع في محلة الميدان في اواخر العهد العثماني هي (قهوة المصلى، باب القلعة، قهوة اسقا في عقد نجم الدين، عقد المدرسة، عقد اينار، عقد كنج اغا، عقد طاقة حسن بك، عقد احمد كهية بما فيه المدرسة والجامع وقهوة الخان) ومن الجوامع التي تقع في هذا السوق جامع المرادية وجامع وضريح عثمان بن سعيد (ابو عمرو عثمان بن سعيد العمري الاسدي) يتسمى بنائب صاحب الزمان، عاصر الامامين علي الهادي وحسن العسكري ويرى البعض ان قبره موجود في الميدان) مقابل حمام الباشا ما زالت بقايا هذا الحمام موجودة مقابل مسجد عثمان في سوق الميدان ومسجد بابا كركر (بالقرب من سوق الهرج) وجامع الاحمدي..

التحليل العماري للسوق

ويواصل الدكتور مجبل حديثه:

-ينطوي التكوين العام للسوق على تأكيد مباشر للعناصر التصميمية المألوفة نفسها في عمارة السوق في المدينة العربية الاسلامية من حيث تجميع الحوانيت في صفين متوازيين على نهر السوق، ويتصف بظاهرة التعرج من جهة وبتعدد تفرعاته من جهة اخرى. هذه الصفات التي تجدها في اسواق اغلب المدن الاسلامية. وفي الواقع يتألف هذا السوق من مجمع لاسواق تخصص البعض منها بنوع معين من البضاعة.. ومن خلال النظرة الفاحصة لمخطط هذا السوق نجد ان مصممه اعتمد نظام المربعات المألوف في اسواق المدينة الاسلامية والذي وجدناه ايضاً في سوق الشورجة وسوق البزازين في بغداد. وقد ذهب بعض الباحثين بعيداً عندما حاول نسبة اصل هذا النوع من التخطيط إلى المعسكرات الرومانية.. وعند دراسة بناء الاسواق المحيطة بجامع الاحمدي نجد تشابهاً تاماً في تصميمها والمواد المستخدمة في انشائها، ويمكن مشاهدة ذلك بوضوح في فرع السوق الواقع إلى شرق الجامع وعلى الجانبين ولاسيما في قسمه الشمالي.

ابعاد هذه الحوانيت ٢,٥م × ٣م وسمك الجدران الجانبية لها هو ٦٠سم ومسقفة باقبية نصف اسطوانية قليلة الارتفاع عن مستوى الارض الحالية. وبناء على هذا التشابه في بناء الحوانيت ومن خلال الجزء القليل المتبقي من سقف السوق في الفرع الواقع غرب الجامع يمكن القول ان الاسواق المحيطة بالجامع كانت مسقفة باقبية مبنية بالآجر والجص تتألف من سلسلة من العقود.. وهذا السقف تهدم في مرحلة لاحقة واستبدل بسقف مسنم ما زال باقياً في القسم الغربي منه وهو بذلك يشبه اسواق البزازين والصرافين والطمغة..

الاجزاء المتبقية من السوق

تعرضت منطقة هذا السوق إلى تغيرات كبيرة بل تعتبر من اكثر مناطق الاسواق تأثراً بالتغييرات بسبب تبدل العديد من وظائف الابنية المحيطة بها وحتى البيوت استخدمت لغير الاغراض التي انشئت من اجلها وتحول اصحابها الاصليون إلى مناطق اخرى مما انعكس على حركة السوق التجارية، ومن ثم على حالته الانشائية، اذ تركت حوانيته دون صيانة وحور البعض منها كي تتلاءم والاستعمال الجديد، ويظهر ذلك واضحاً في الاقسام الغربية والجنوبية من السوق، وعند التدقيق في الاجزاء المتبقية منه ابتداءً من الساحة الواقعة امام جامع النعمانية المجاور للاعدادية حيث ما زالت تلاحظ مجموعة من الحوانيت الصغيرة المتقابلة بالرغم من تهدم قسم منها نتيجة تهديم حمام الباشا وبعض الابنية المجاورة الا انها تعطي فكرة عن هذا السوق ومساراته. وتطل واجهاتها على نهر السوق البالغ عرضه ٤٠ - ٥٠م وطول هذا الجزء من السوق ٧٣م ويتكون من ٣٢ حانوتاً وقرب نهايته الشمالية ينحرف نحو الشرق وينقسم إلى قسمين يتجه الاول شرقاً والآخر شمالاً.

وفي الفرع الجنوبي من السوق يوجد مسجد صغير يسمى مسجد "اسماء خانم" وعلى بعد ٢٠م ينتهي هذا السوق بشارع الرشيد (كانت بداية انشاء هذا الشارع عام ١٣٣٢هـ من قبل الوالي خليل باشا وقد سمي على عهده (خليل باشا جاده) سي أي شارع خليل باشا، ثم سمي في عهد الاحتلال البريطاني بشارع جديد وفي العهد الوطني سمي شارع الرشيد وقد نقش اسم الجادة وتاريخ افتتاحها على قطعة من القرميد ثبتت على جدار قاعدة منارة جامع سيد سلطان علي وكانت مطلة على الشارع في زاوية الجامع. وقد هدمت هذه المنارة بتوسع شارع الرشيد وبنيت غيرها..

وقد تعرض هذا الفرع من السوق إلى التحوير والتغيير اكثر من بقية فروع السوق الاخرى حيث هدمت اغلب اقسامه الجنوبية واقيمت بدلاً عنها عمارات تجارية وما زال الجزء الشمالي الشرقي من هذا الفرع - جنوب شرق خان المدلل - تحتفظ واجهته ببعض العقود الاصلية غير انها مغلقة بالبناء في الوقت الحاضر، ومن المؤكد انها تعود إلى حوانيت كانت تطل على هذا السوق.

اما الفرع الغربي من السوق فهو يبدأ من قرب الزاوية الجنوبية من جامع الاحمدي حيث كان موقع مقهى عزاوي التراثي.. طول هذا الفرع ٨٢ متراً وفيه بوابة جامع الاحمدي.. ويحتوي هذا الفرع على ٤٤ حانوتاً منها ٢٢ حانوتاً على كل جانب وما زال هذا الفرع من السوق يحتفظ ببعض معالمه الاصلية متمثلة بالحانوت الوحيد الموجود في وسط جزئه الشمالي الغربي تقريباً وينتهي هذا الفرع من السوق ببناية اسالة الماء (سابقا) مقابل القلعة حيث كان يوجد مقهى القلعة الذي كان يلتقي فيه الخرسان والطرشان..

باب السلطان (باب المعظم) سمي بذلك نسبة إلى السلطان طغرل بك عام ١٠٥٥م

منطقة الميدان كانت مقراً للوالي العثماني واول ثكنة عسكرية

احاديث من الشارع

جرائم ثقيلة واحكام خفيفة

محمود يوسف مجبور

التقيته اليوم وكان مهيض الجناح وكسير النظرة، على غير العادة، حيث كانت نظراته الحيوية الضاحكة تبعث الامل في نفس محدثيه. بادرته بالسؤال ضاحكاً:

-ان نظرتك الخابية اليائسة اليوم تهد جبالاً، يا شيخنا! ولا شيء في الحياة يستحق ذلك منك. ان كانت هناك مشكلة فدواؤها الناجع هو المواجهة ونبذ التأجيل وعدم التهرب منها. وبذلك ستتخلص من همومها، سواء كانت نتيجة المواجهة سلباً ام ايجاباً. وستعود اليك نظرتك المحببة المتفائلة.

اجابني الشيخ بجدية حزينة قائلاً:

-ان المشكلة قائمة، تلطم وجوه العراقيين صباح مساء دون ان يمتلكوا الوسيلة للرد عليها. وان اولي الامر اعجز من ان يردوا اللطمة ويقفوا الموقف الصلب. ان السلطة العراقية منتخبة من قبل الشعب العراقي وهي كاملة التفويض. وان كانت هناك فئات ضئيلة تحاول النيل من هذه السلطة، فبموجب المفهوم الديمقراطي هي تمتلك الحق في التفكير والتعبير كما تريد ولكن بالطريق القانونية والاصولية والحضارية. والمفروض في السلطة الشرعية عدم التخاذل امام افكار تلك الفئات الضئيلة وعدم التهاون اما ممارسات البعض منها طمعاً في ارجاعهم إلى حظيرة الاخوة والمحبة والعيش المشترك. لان هذه المجاميع قد تربت على يد الطاغية صدام ونشأت في دهاليز السياسة البعثية القمعية، فكلما ارخي لها الحبل ازدادت عنفاً وشراسة وكلما ضاق حول عنقها تراجعت وانزوت في جحورها.

انني اؤكد هنا على (حبل) القانون الصحيح المتجاوب مع افكار وطموحات الشعب العراقي وليس قانون البعث.

لقد تخلصنا، ولله الحمد، من قانون البعث الذي لم يعد له وجود. انت على خطأ يا صاحبي! فحتى لو تخلصت من ذلك القانون فهناك القضاة البعثيون الذين رباهم ودرسهم وزرعهم صدام في اروقة وزارة العدل والمحاكم العراقية خلال مدة حكمه. فنجد البعض من هؤلاء يتظاهرون بتأييد الوضع القائم، وعندما ينظرون في قضايا تخص البعث والبعثيين نجد احكامهم مثار غضب الجماهير ومحط انتقادات القانونيين، مدعية الالتزام بالنصوص القانونية شكلاً وليس روحاً.

-ان ما تفضلت به صحيح. فهو يطالبك بالدليل المادي ويكذب ما يقوله ملايين العراقيين وما يقصونه من وقائع عن انتهاكات وتجاوزات وسرقات وجرائم الشخصيات البعثية. انهم ليسوا بالسذج ليتركوا وراءهم ادلة مادية خاصة بهم وليس هناك غير الجرائم الجماعية. والمثال الواضح على ذلك هو الحكم المضحك الذي صدر بحق المجرم ايمن سبعاوي. انه وصمة عار في جبين القضاء العراقي ولطخة سوداء في تاريخه. لقد ارتكب هذا المجرم من الخطايا والآثام والعدوان والمحرمات والنهب ما يشيب الرأس ايام حكم عمة المقبور. ثم سرقته لملايين الدولارات وتهريبها لتمويل عناصر التخريب والتدمير لقتل آلاف الابرياء من شيوخ ونساء واطفال. انني أسأل القضاة الذين اصدروا الحكم على المجرم ايمن سبعاوي: الا يعتبر الممول والمشجع والمتستر على القاتل شريكاً مباشراً له ويحكم عليه بنفس عقوبة القاتل في معظم قوانين العالم؟ فلماذا صدر مثل ذلك الحكم المخفف على ايمن سبعاوي؟ هل تخاف الحكومة من ذلك المراهق البدئ؟ ام تخشى من يقف وراءه من قادة الدول المجاورة او الكبرى. من كان ذلك صحيحاً فكيف سيكون الحال مع كبار مجرمي البعث وفي مقدمتهم صدام حسين؟ يقول البعض ان سبب التردد والوجل من قبل الحكومة هو اعتراض ممثل الامين العام للامم المتحدة في العراق على بعض الاحكام الثقيلة ومنها الاعدام بحق المجرمين من القتلة والخاطفين والسراق. الم يكن الاولى بهذا الممثل عدم التدخل بشؤون القضاء العراقي والتستر على فضائح منظمته التي تزكم بقبحها الانوف والعقول والضمائر بسرقتهم لغذاء الشعب العراقي. ما هو الحكم الذي يرضي ذلك الممثل لمجرم يعترف بلسانه بارتكاب ابشع الجرائم ضد الانسان والانسانية؟ ويتحدث البعض الآخر ان سبب التردد والتهاون هو اعتراض الاتحاد الاوربي على احكام الاعدام مهددين بعدم تخفيض الديون او تقديم المساعدات في حالة صدور احكام اعدام بحق أي من المتهمين. انني أسأل الرئيس البلجيكي او الهولندي وغيرهما: ماذا سيفعلون بمتهم جاء من خارج بلادهم بقصد القتل والتدمير، ويعترف بلسانه انه ذبح ثلاثين انساناً واختطف وقتل عدداً من الاجانب وساهم في تفخيخ عدد من السيارات التي كانت السبب في قتل وجرح مئات المواطنين العزل؟ ولمجرد العلم اقول ان الاوربيين قساة وعلى استعداد لخرق كل الاعراف الانسانية والدينية والقانونية عند المساس بمصالح شعوبهم وقد لمسنا ذلك من خلال ممارساتهم مع الشعوب المستعمرة. اما ان كانت المسألة تخص شعوباً اخرى، كالعراق مثلاً، فهم كرماء حتى الابتذال. انني اناشد حكومتنا الوطنية ان تكون بمنتهى الصلابة والقوة والاصرار على الحق. اما دلال هذا وغنج ذاك ورياء الثالث فكلها اكاذيب فجة ومحض افتراء. والحقيقة الثابتة اننا شعب حباه الله بكل اشكال الثروة والقوة. ومعظم الجهات بحاجة الينا وتخطب ودنا ورضانا.

ان ما تفضلتم به، ايها الشيخ الجليل، هو الحق. لكنني مثلك ومثل كل ابناء الشعب العراقي اتساءل: ما الذي يعيق حكومتنا عن تطهير الجهاز القضائي من ايتام الطاغية صدام حسين والاستعانة بقدامى القضاة الشرفاء كمستشارين وتعيين قضاة من الفئات المظلمة والمضطهدة والمهاجرة والمهجرة وابناء واقرباء ضحايا المقابر الجماعية؟ انهم سيكونون خير الملتزمين بالقانون وخير من يعكس احاسيس الشعب العراقي في ذات الوقت.

انني اضم صوتي إلى صوتك واتمنى على حكومتنا الوطنية تلافي ذلك النقص باسرع وقت ممكن، فالاعداء يقامرون على عامل الوقت، معتقدين ان التأخير في تنفيذ تلك الخطوات سيكون في صالحهم وسيعمل الوقت على تحقيق مآربهم الدنيئة.

تعقيباً على كلامك اريد ان اضيف ان على حكومتنا الوطنية تنفيذ احكام الاعدام الصادرة بحق القتلة والمخربين، وفق المعايير والبنود القانونية الحقة، بكل عزيمة واصرار وسرعة، وعلى رؤوس الاشهاد علناً وستكون خير رادع للنفوس المريضة وبذلك سينعم الشعب بالامن والامان.